



«الحق والتلقيح والفرز، هي المرحلة الأولى في عملية التصنيع (الأخبار)»

التي تخسر مع كل موسم في ظل غياب الدولة عن التعويض على المزارعين». يقول: «يا عمي اليوم صرخة مزارعي البطاطا اللقبيسة طلعت، وكيلو البطاطا بـ300 ليرة بأرضه، بوقت كلفته مش أقل من 400 ليرة، مين بعوض عليه مين بطعميلو ولاده؟».

تتوالى الأسئلة من المزارع ابن السبعين سنة: «لم لا تسعى الدولة فعلاً إلى تشريع زراعة القنب الهندي بالبقاع، وتنظيمه كقطاع زراعي منتج، مثله كمثاقطع التبغ ورخصه؟ هناك الكثير من الدراسات التي حكمت عن الجدوى الاقتصادية الموضوع. طيب، أين صار الشمندر السكري؟ أين الزراعات البديلة؟ أين السدود التي يجب أن تكون منجزة من عقود طويلة ونحن على أبواب الجفاف كما يشرحون ويحكون؟ ماذا أنجزوا استعداداً لهذه الأزمة؟».

في غياب أي مشروع إنمائي في بعلبك، الهرمل، لم يكن أمام مزارعي الحشيشة في البقاع، الذين انتظروا طويلاً الزراعات البديلة، سوى اختيار زراعة النبتة التي تمتاز بمواصفات طبيعية تتناسب وطبيعة تربة ومناخ أراضي بعلبك، الهرمل. تجمع غالبية مزارعي الحشيشة أنها نبات يعيش على مخزون التربة من المياه، وعلى نسبة كبيرة من رطوبة الهواء، وأنه يملك جذوراً تناسب الجذور ولا تحتاج إلى أسمدة أو أدوية زراعية لعدم تعرضها لآفات الحشرية بالنظر إلى برودة الطقس والرياح. فهل أن الآوان لتفكر الدولة ملياً في تشريع زراعة الحشيشة، بدل الخوض في لعبة غض الطرف عن الزراعة، والتهويل بالتلف بالقوة؟ آذار المقبل موعد جديد مع نثر حبات «القنبر» في رحم الحقول البقاعية، فلننتظراً!

# التبغ سمّ مضمون

السمرء المكذسة في أكياس من «الخيش» بعد أشهر طويلة من العمل في حقولهم تحت أشعة الشمس الحارقة. لكن ما يجنونه من «شيكات» يتم توزيعه عادة على المصارف وأصحاب المحال التجارية والمدارس لسداد ديونهم السابقة. لأن «المزارعين سبق لهم ان استدانوا ريثما يحين موعد التسليم»، كما يقول المزارع محمد غشام، من بلدة يارون، الذي كان قد استدان من أحد المصارف مبلغ 46 مليون ليرة ليسد رمق عيش عائلته طيلة العام المنصرم. ويقول أحد الموظفين العاملين في «الريجي» إن «بعض الزراعات البديلة قد تنتج أكثر بكثير من زراعة التبغ، وبجهد أقل بكثير، كما حصل بالنسبة لزراعة الزعتر البلدي وزراعة الصخاري في غير موسمها، لكن ذلك يحتاج الى الدعم وضمان تصريف الإنتاج عبر جهاز موثوق يسعى الى التواصل مع الخارج لضمان هذا التصريف».

في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. يذكر أن بلدة عيترون تنتج وحدها سنوياً حوالي 14 ألف طرد من التبغ، أي ما يعادل 350 ألف كلغ، وبلدة رميش حوالي 320 ألف كلغ، وكذلك بلدة عيتا الشعب، وهي القرى الأكثر إنتاجاً للتبغ في منطقة بنت جبيل. كما أن معظم مزارعي التبغ يعتمدون بشكل كلي على هذه الزراعة، ولا يستفيدون من أي ضمانات صحية أو علاجية، رغم مطالباتهم المتكررة بتسجيلهم كبراً طيلة أيام السنة». يذکر أن بلدة عيترون تنتج وحدها سنوياً حوالي 14 ألف طرد من التبغ، أي ما يعادل 350 ألف كلغ، وبلدة رميش حوالي 320 ألف كلغ، وكذلك بلدة عيتا الشعب، وهي القرى الأكثر إنتاجاً للتبغ في منطقة بنت جبيل. كما أن معظم مزارعي التبغ يعتمدون بشكل كلي على هذه الزراعة، ولا يستفيدون من أي ضمانات صحية أو علاجية، رغم مطالباتهم المتكررة بتسجيلهم

كبيراً طيلة أيام السنة». يذکر أن بلدة عيترون تنتج وحدها سنوياً حوالي 14 ألف طرد من التبغ، أي ما يعادل 350 ألف كلغ، وبلدة رميش حوالي 320 ألف كلغ، وكذلك بلدة عيتا الشعب، وهي القرى الأكثر إنتاجاً للتبغ في منطقة بنت جبيل. كما أن معظم مزارعي التبغ يعتمدون بشكل كلي على هذه الزراعة، ولا يستفيدون من أي ضمانات صحية أو علاجية، رغم مطالباتهم المتكررة بتسجيلهم

**صنّف إنتاج التبغ في المرتبة السادسة من حجم المبيعات المحلية**

حيث طبيعة الحياة، ونمط العيش، وعدد المقيمين، الذين وجدوا من زراعة التبغ فرصة للبقاء»، ويلفت إلى أن «البلدات الأكثر كثافة للسكان المقيمين في منطقة بنت جبيل، هي البلدات التي يعتاش أبنائها من زراعة التبغ. على سبيل المثال، بلدة عين ابل التي لا يزرع أبنائها التبغ أصبحت فارغة من الأهالي، ولا يعيش فيها اليوم أكثر من 1500 نسمة، بينما بلدة رميش الزراعية المجاورة يعيش فيها اليوم أكثر من 7000 نسمة، كما هي الحال في بلدة عيترون». ويؤكد على أن «دعم هذه الزراعة وضمان تصريف إنتاجها هو السبب الذي أدى الى زيادة عدد المزارعين» متسائلاً عن «السبب الذي يمنع الدولة من دعم الزراعات الأخرى وتأمين تصريف إنتاجها، وبيعها، لأن ذلك قد يساهم في محاربة آفة التدخين، وتسهيل أمور المزارعين الذين ترهقهم زراعة التبغ التي تتطلب وقتاً وجهداً

مؤسسة الريجي، بينهم حوالي 17 ألف أسرة في جنوب لبنان، أي المنطقة التي انطلقت فيها زراعة التبغ لأول مرة في لبنان، منذ عهد الأمير فخر الدين. والجدير ذكره أن عدد مزارعي التبغ في لبنان يزيد على 24 ألف مزارع، وتغطي زراعة التبغ مساحة 91 ألف دونم، في حين يبلغ الإنتاج الإجمالي حوالي 11 ألف كلغ. وتتركز زراعة التبغ في جنوب لبنان منذ عشرات السنين. وترعاها إدارة التبغ والتبناك «الريجي»، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، تأسست عام 1935 بطلب من الانتداب الفرنسي لتنظيم مزارع التبغ في لبنان ومراقبة استيراد التبغ. وتوفر الحكومة دعماً كبيراً لهذه الزراعة بكلفة سنوية تصل إلى 73,3 مليون دولار أميركي. ويشير المزارع حسن مراد الى أن «هذه الزراعة هي التي ميزت بعض القرى والبلدات عن غيرها، من